

الإحكام لابن حزم

هو مبتدأ من عند الخالق تعالى مما ليس في الطبيعة معرفته دون تعليم فلا يمكن البتة معرفته إلا بمعلم علمه الباري إياه .

ثم علم هو أهل نوعه ما علمه ربه تعالى .

قال علي وأيضاً فإن الاصطلاح على وضع لغة لا يكون ضرورة إلا بكلام متقدم بين المصطلحين على وضعها .

أو بإشارات قد اتفقوا على فهمها .

وذلك الاتفاق على فهم تلك الإشارات لا يكون إلا بكلام ضرورة ومعرفة حدود الأشياء وطبائعها التي عبر عنها بألفاظ اللغات لا يكون إلا بكلام وتفهم .

لا بد من ذلك .

فقد بطل الاصطلاح على ابتداء الكلام .

ولم يبق إلا أن يقول قائل إن الكلام فعل الطبيعة .

قال علي وهذا يبطل ببرهان ضروري .

وهو أن الطبيعة لا تفعل إلا فعلاً واحداً لا أفعالاً مختلفة وتأليف الكلام فعل اختياري متصرف في وجوه شتى .

وقد لجأ بعضهم إلى نوع من الاختلاط وهو أن قال إن الأماكن أوجبت بالطبع على ساكنيها النطق بكل لغة نطقوا بها .

قال علي وهذا محال ممتنع لأنه لو كانت اللغات على ما توجيه طبائع الأمكنة لما أمكن وجود كل مكان إلا بلغته التي يوجبها طبعه .

وهذا يرى بالعيان بطلانه لأن كل مكان في الأغلب قد دخلت فيه لغات شتى على قدر تداخل أهل اللغات ومجاورتهم .

فبطل ما قالوا وأيضاً فليس في طبع المكان أن يوجب تسمية الماء ماء دون أن يسمى باسم آخر مركب من حروف الهجاء .

ومن كابر في هذا فإما مجاهر بالباطل وإما عديم عقل لا بد له من أحد هذين الوجهين .

فصح أنه توقيف من أمر الله تعالى .

إلا أننا لا ننكر اصطلاح الناس على إحداث لغات شتى بعد أن كانت لغة واحدة وقفوا عليها بها علموا ماهية الأشياء وكيفياتها وحدودها ولا ندري أي لغة هي التي وقف آدم عليه السلام عليها أولاً إلا أننا نقطع على أنها أتم اللغات كلها وأبينها عبارة وأقلها إشكالا وأشدّها

اختصارا وأكثرها وقوع أسماء مختلفة على المسميات كلها المختلفة من كل ما في العالم من
جوهر أو عرض لقول D { وعلم آدم الأسماء كلها ثم عرضهم على الملائكة فقال أنبئوني
بأسماء هؤلاء إن كنتم صادقين } فهذا التأكيد يرفع الإشكال ويقطع الشغب فيما قلنا